(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

اقتصاديات التعليم فى ضوء استراتيجية تنمية المجتمع المصري

د/ رشدي إبراهيم رشدي عابدين

دكتوراه فى الحقوق - قسم الاقتصاد والمالية العامة - جامعة الاسكندرية

اكتوبر ٢٠٢١

العدد ٥٤٤

السنة المائة واثنى عشرة

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

Education economics as part of a strategy that develops the Egyptian society

Ph.D . Roshdy Ebrahim

October 2021

No. 544

CXII itéme Année

Le Caire

اقتصاديات التعليم فى ضوء استراتيجية تنمية المجتمع المصري

د/ رشدي إبراهيم رشدي عابدين

دكتوراه فى الحقوق ـ قسم الاقتصاد والمالية العامة ـ جامعة الاسكندرية

مقدمة

إن أهداف التنمية تتطلب إجراء تغييرات جوهرية فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، وهذه التغيرات من الواضح أنها لن تتحقق بفعل آليات وقوى السوق التلقائية، فهي لن تكون إلا نتاج فعل إرادي وتخطيط محكم. وبهذا المعنى، فإن على الدولة أن تتدخل من خلال سياسات حكيمة وخطط رشيدة لتحقيق هذه الأهداف. التي سيقف دونها مصالح قوى عاتية (داخلية وخارجية) تحاول أن تسد عليها الطريق وتمنع تقدمها نحو تحقيق هذه الأهداف.

كما أن التبعية الاقتصادية التي ستزداد حدتها ستؤدي إلى تغليب مصالح الخارج على المصالح الوطنية. كما ستؤدي إلى فقدان الحصانة تجاه أزمات واضطرابات الاقتصاد العالمي. إضافة إلى ما ستؤدي إليه العولمة غير المنضبطة من تفاوتات صارخة فى توزيع الدخل وفساد إداري وأخلاقي سيوقعنا فى شراك التفكك الاجتماعي الذي سيزداد خطورة مع الترويج لثقافة السوق والاستهلاك.

لقد شهد عصر ما بعد الثورة الصناعية تزايد أهمية رأس المال الفكري فى المؤسسات الاقتصادية خاصة بعد تحرير النظم المالية والاقتصادية فى ظل العولمة، ولعل ما سرع من عمليات التحرير هو حدوث ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا العالية، وتعاظم دور المعرفة كوحدة إنسانية للثروة القائمة على الطاقات الإبداعية، الخبرات والمهارات وقدرات الأفراد على توليد المعارف الجديدة.

ما زالت العولمة كظاهرة اقتصادية متشابكة بتحولاتها السريعة والعميقة فى المجالات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية تفرض على الدول المتخلفة ومنها مصر تسريع عملية التكيف الإيجابي بما يحقق لها اندماجا فعالا فى الاقتصاد العالمي، فقد أصبح التنافس فى ظل الاقتصاد العالمي الرأسمالي يعتمد على تنمية الموارد والكفاءات البشرية القادرة على الابداع والابتكار واستثمار المعلومات، مما يخلق رأس مال فكري وبشري يعمل على تنمية رأس المال الاجتماعي.

مع تحول الاقتصاد من الاقتصاد المادي الى الاقتصاد المعرفي، زادت أهمية العنصر البشري كميزة تنافسية، فقد أصبحت الموارد البشرية وطرق ادراكها من الميزات التنافسية الهامة واعتبارها أهم أصول المؤسسة، ونشأ اهتمام المورد البشري بقضايا المعرفة من خلال رأس المال الفكري والاجتماعي.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على فرع جديد من فروع الاقتصاد ألا وهو اقتصاديات التعليم ودوره فى بناء مجتمع متطور قائم على اقتصاد المعرفة حيث يسهم فى تغيرات كيفية تؤدي الى تطور رأس المال البشري مما يؤدي الى تطور الرأسمالية الاجتماعية ويجعل المجتمع مستعد لبناء واستقبال تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

فرضيات الدراسة

التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو عملية تاريخية وليس مجرد حالة يوجد عليها المجتمع.

اتساع نطاق الأزمة الاقتصادية بنوع من التصفية البطيئة للقوى الإنتاجية للمجتمع المصري بتشتيت القوة العاملة وأكثر شرائحها كفاءة وديناميكية بالهجرة.

فى ظل الاندماج الثقافي والحضاري والاجتماعي غاب البحث عن التراث والحداثة فى الدول المتخلفة.

القيمة الحقيقية لأية منظمة مهما كانت طبيعتها تكمن فى رأسمالها الفكري.

لا يمكن النظر الى الانسان كمورد، وانما ينظر اليه كالممثل الأساسي فى عملية الإنتاج.

من خلال العرض السابق، يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للبحث كالتالي:

ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع متخلف وخاصة مصر تحتاج الى تغيير كيفي للعملية التعليمية لإنتاج رأس مال فكري متطور يعمل على تنمية رأس المال الاجتماعي فى ظل العولمة والتدهور الثقافي.

يتلخص منهج البحث العلمي المستخدم لاستخلاص البحث فى الآتي:

أولا : وصف وتقسيم الظواهر محل البحث العلمي: هذه العملية تستند الى توجيه الذهن والحواس الى اقتصاديات التعليم، رغبة فى الكشف عن صفاتها وخصائصها، توصلا الى كسب معرفة جديدة تتمثل فى تنمية وتطوير الاقتصاد المصري.

ثانيا: استخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقصاء: أي تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجريد، للوصول الى أفكار تتعلق بموضوع البحث العلمي.

ثالثا: دراسة المظاهر الكيفية والكمية للعملية التعليمية: الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما، معرفة طبيعة التعليم لا يمكن أن تتم بالتضحية بأحدهما، دراسة المظاهر الكمية لا يمكن أن تكون الا بناء على أساس معرفة كيفية للتعليم.

نظرا لأهمية البحث واتساعه فقد حاولنا ضبط خطة البحث وعرضها من خلال ثلاثة محاور يستجيبون لمتطلبات البحث، لتسهل على القارئ التعمق دون أدنى صعوبة، وفي موضوع البحث بصفة خاصة، وقد تم اختيار عنوان البحث وهو:(اقتصاديات التعليم فى ضوء استراتيجية تنمية المجتمع المصري) وذلك لإظهار إشكالية البحث.

سوف نقسم البحث الى ثلاث مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: ظاهرة التخلف فى المجتمع المصري.

المطلب الثاني: ماهية اقتصاديات التعليم.

المطلب الثالث: التغير الكيفي للعملية التعليمية ضمن استراتيجية تنمية المجتمع المصري.

المطلب الأول

ظاهرة التخلف فى المجتمع المصري

فرضت الدول المتقدمة نمطا معينا فى التقسيم الدولي للعمل يسمح بانتقال الصناعة كثيفة العمل والملوثة للبيئة كتكرير البترول الى الدول المتخلفة فى حين احتفظت الدول المتقدمة لنفسها بالصناعات الحيوية الأكثر تقدما مثل الصناعات الالكترونية، وقد ارتبطت الدول المتخلفة ارتباطا رأسيا مع اقتصادات الدول المتقدمة وساعدها على ذلك التقدم التقني الذي أتاح إمكانية تجزئة العملية الإنتاجية الى مراحل وتوطين هذه المراحل فى دول متعددة، وبالتالي أصبحت الدول المتخلفة فى وضعها التبعي فى إطار التقسيم الدولي للعمل.

أولا: التخلف تراكم تاريخي وليس حالة عرضية:

الحاضر جزء من التاريخ لا يمكن فهمه منعزلا لفهم الوضع الراهن بقصد تغييره، لذلك يتعين أن تكون الخلفية التاريخية واضحة كل الوضوح.

التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو عملية تاريخية وليس مجرد حالة يوجد عليها المجتمع، تتمثل اقتصاديا فى عملية تحول الهيكل الاقتصادي على نحو يجعل الإنتاج يتم استجابة لاحتياجات فى خارج المجتمع، هي احتياجات رأس المال المسيطر، ويعبئ الفائض الاقتصادي نحو الخارج مما يعرقل من تطور المجتمع الذي أصبح متخلفا. هذه العملية تتحقق مع صيرورة المجتمع الذي أصبح متخلفا جزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي فى قيامه على تقسيم العمل الرأسمالي الدولي.

تنشط مصر فى منتصف القرن التاسع عشر من خلال التركيز على الأرض باستصلاح أراضي جديدة والتوسع فى زراعة القطن وقصب السكر، بناء صناعات استهلاكية والتوسع فى التعليم والصحة وبناء المدن، تم كل ذلك فى وجود رأس المال الأجنبي حيث أن الدولة كانت تلجأ اليه فى شكله المصرفي وبالتالي أصبحت مصر أرضا خصبة للإقراض، وهرولت البنوك الأوروبية الى مصر لفتح فروع لها لإرساء رأس المال الأجنبي وتأكيد التبعية.[1]

(١) د/ محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير. دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨. صـ ١٤٦؛ ١٦٤.

اتجهت الدولة الى فرض الضرائب الباهظة خاصة على الفلاح وتحولت الزراعة الى الإنتاج الأحادي وهو القطن، مما يزيد من تخصص الاقتصاد المصري فى إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليصبح اقتصادا أكثر اندماجا فى الاقتصاد العالمي.

ثانيا: الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية فى ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي:

سوء استخدام قوى الإنتاج

يتحدد نمط استخدام قوى الإنتاج بالهدف من الإنتاج وهو تحقيق الربح، ولتحقيق هذا الهدف فى ضوء ظروف السوق يتخذ العديد من المنتجين قرارات فردية متضاربة تتعلق بنوع الإنتاج والكميات التي تنتج والكميات التي تستخدم من كل عنصر، الى غير ذلك من قرارات. هذه الكيفية لاستخدام القوى الإنتاجية وتوزيعها بين النشاطات المختلفة تؤدي الى سوء استخدام هذه القوى وتفوت على المجتمع زيادة فى الإنتاج من الممكن تحقيقها عن طريق استخدام أكثر ترشيدا لنفس الموارد وفي ظل نفس الظروف من التقدم والخبرة الفنيين.

انعدام العدالة فى توزيع الدخل:

يترتب على انعدام التساوي فى توزيع الناتج الصافي لعملية الإنتاج انعدام التساوي فى المستويات المعيشية فى الغذاء والمسكن والصحة والتعليم ... الخ وذلك على ركيزة انعدام العدالة فى توزيع الثروة الاقتصادية.[١]

ضعف معدلات النمو الاقتصادي:

يرجع ضعف معدلات النمو الاقتصادي الى عدد من العوامل الهيكلية أبرزها ضعف معدلات الادخار المحلي وتواضع معدلات الاستثمار وانخفاض مستوى نوعية رأس المال البشري، وتراجع دور الدولة فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، بل وتراجع دورها فى قيادة التنمية وقصور الإطار المؤسسي للتنمية، وتواضع مستوى الكفاءة وسوء توزيع الدخول والثروات وارتفاع مستويات الفقر.

(١) د/ محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي « الأساسيات » . دار الجامعة الجديدة. الطبعة الثالثة معدلة ٢٠١٠ صـ ٦٧٩: ٦٨٩

اختلال التوازن الداخلي:

وذلك بسبب عدم التناسب بين الطلب الكلي للسلع والخدمات والعرض الحقيقي للسلع والخدمات داخل الدولة، وترتب على ذلك ارتفاع معدلات التضخم بدرجة ملحوظة. وقد أجملت العديد من العوامل التي ساعدت على حدوث اختلال التوازن الداخلي كالآتي:

- عجز الموازنة العامة.
- فجوة المدخرات المحلية.
- التوسع النقدي بما لا يتلاءم مع النمو الحقيقي.

اختلال التوازن الخارجي:

يتمثل اختلال التوازن الخارجي فى العجز المزمن فى الميزان التجاري والذي يترتب عليه الزيادة فى الديون الخارجية، ويرجع هذا العجز الى ضعف القدرات الإنتاجية والتنافسية والزيادات غير الضرورية فى الاستهلاك والاستيراد للسلع الاستهلاكية، وهذه الأسباب تؤدي الى انخفاض الكفاءة الاقتصادية ومن ثم ضعف معدلات النمو الاقتصادي. وترتب على مشكلة المديونية الخارجية اضعاف الطاقة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد والاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وانعكس ذلك على مستويات المعيشة لأفراد المجتمع وارتفاع الأسعار وزيادة معدل البطالة.[١]

ان كل نظام اقتصادي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هامة، وهي الركن الفلسفي أي الإحساس بالأمان والاستقرار، وهو ما افتقده النظام الرأسمالي ولازمه الإحساس بالخطر الدائم، وذلك نتيجة عدم ثقة الأفراد بهذا النظام، الركيزة الثانية، أهداف النظام، فقد أصبح هناك تفاوتا كبيرا بين الأغنياء والفقراء، وأصبح هناك انسان بشع مملوء حقدا وغلا، أي طغيان المادة والجشع فى المجتمع الرأسمالي، اما الركيزة الثالثة تتمثل فى آليات النظام وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحرك النظام وتسيره، وبالتالي فان طائفة وول ستريت هي التي أصبحت تسير هذا النظام.[٢]

(١) د/ محمد عيد حسونة: رؤية استراتيجية لمعالجة مشاكل الاقتصاد المصري وتنميته بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. مجلة مصر المعاصرة تصدرها الجمعية المصرية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. العدد ٥٠٩ يناير ٢٠١٣. صـ ١٢: ١٧

(٢) علة مراد: الأزمة المالية العالمية. تأمل ومراجعة، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان ٤٨ ـ ٤٩، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠. صـ ١٢

المرحلتين الأولى والثانية من الرأسمالية هما مرحلتان تتسمان بالاستقرار النسبي ويعود ذلك الى أن الاقتصاد العيني كان يحتل النسبة الأكبر من انتاج الدول الرأسمالية، أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة الرأسمالية المالية فقد كان من أهم سماتها عدم الاستقرار والتذبذب نتيجة ارتباطها برؤوس الأموال والمضاربات المالية والبورصة.[١]

يتميز النظام الرأسمالي بعدة ملامح تكمن وراءها المشاكل المتكررة التي تتزايد فى حدتها، من هذه الملامح:

إعطاء الحرية الاقتصادية الأولوية القصوى، فان ذلك يؤدي من ناحية الى ضعف إجراءات التضبيط والرقابة فى الاقتصاد، ويفتح بابا أوسع لانحرافات السوق، وخاصة فى مجالات الاحتكار والمضاربات القمارية. ومن ناحية أخرى، غالبا ما يتضاءل الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، بحيث تقتصر على إبقاء الفقير على قيد الحياة، دون إعادة توزيع حقيقي للثروة بين الأغنياء والفقراء. وهذا يعرض المجتمع لصراعات اقتصادية وسياسية بعضها ظاهر، وأكثرها يتفاقم ببطء وراء الأستار.

ان الاعتماد على الأسس الاقراضية فى تخصيص الموارد المالية، يؤدي الى إعطاء الملاءة المالية الدور الأول فى تخصيص الموارد، بدلا من الجدوى الاستثمارية. وبالتالي فان المصارف والمؤسسات المالية سوف تقوم بنشاطها التمويلي عن طريق الإقراض، أي تقديم القروض بفائدة، وتتجنب التمويلات السلعية والمشاركات. وهذا يحول عملية التمويل الى مجرد بيع نقد ناجز بنقد آجل. ويؤدي ذلك الأسلوب الى تحول المصارف الى مؤسسات وساطة مالية، تقترض من الجمهور بفائدة ربوية، ومن ثم تقرضه بفائدة أعلى للمتمولين.

التوسع فى انشاء العقود التي تشمل المستقبليات والمشتقات للتجارة فى المخاطر، فالمتعاملون فى تلك العقود يقامرون على الأسعار فى المستقبل، ومن الأساليب المستخدمة فى هذا المجال البيع القصير والشراء الطويل، وتأجيل البدلين فى البيع. وبذلك تنبني الأسواق على ترتيبات قمارية تستقطب الأموال من أنشطة انتاج السلع والخدمات، الى نشاط مشبوه، يعتمد على محاولة الحصول على مكسب سريع بالمقامرة على اتجاه الأسعار على حساب طرف آخر.

(١) جواد كاظم البكري: فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١١. صـ ٩٨

أسواق الديون أو السندات أكبر مصدر للهزات الاقتصادية وما يسمى بالعدوى. فسوق الديون بطبيعتها يسهل الدخول فيها بشراء السندات الذي يمكن أن يتم فى لحظات، كما يسهل الخروج منها عن طريق بيع السندات. فعندما تتجه التوقعات الى سوء الأحوال فى بلد ما، تخرج منه الأموال مهرولة، مما يجعل خروجها مشابها للإعصار الذي يعصف باقتصاد تلك الدولة. فتنهار مؤشراتها الاقتصادية بسرعة مذهلة، وتنتقل العدوى الى الدول التي ترتبط اقتصاداتها بالدولة المصابة.[١]

ثالثا: التدهور الاقتصادي والاجتماعي

قبول سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتثبيت المالي وإعادة الهيكلة وخروج الطبقة العاملة الى مجاهل الأرض مما يحد من وجودهم كطبقة اجتماعية فى الداخل، مع حملة أيدولوجية لتحريف الخلاص الاقتصادي نحو الخلاص الفردي عبر الهجرة أو عبر فردية النشاط الاقتصادي مع الافقاد المستمر لكل أمل فى الخلاص الجماعي، أي اذكاء روح أنانية المشروع الاقتصادي الرأسمالي.

اتساع نطاق الأزمة الاقتصادية بنوع من التصفية البطيئة للقوى الإنتاجية للمجتمع المصري بتشتيت القوة العاملة وأكثر شرائحها كفاءة وديناميكية بالهجرة وتصفية قواعد إنتاجية صناعية لمصلحة المسيطرين عليها ثم التخلي عنها لرأس المال الأجنبي.

امتطاء رأس المال الدولي لفضاء الاعلام العالمي فى المرحلة التاريخية الهابطة للتكوين الاجتماعي الرأسمالي الذي يروج العنف ويبرر العدوانيات ويزيف الوعي بالقضايا الإنسانية، ومعه اعلام عربي مغيب عن الوعي مسف فى انبعاثاته انهزامي فى توجهاته.[٢]

رابعا: التدهور الثقافي:

فى ظل الاندماج الثقافي والحضاري والاجتماعي غاب البحث عن التراث والحداثة فى الدول المتخلفة، وافتقدت القدرة على التفاعل الخلاق الحقيقي مع مجمل التغيرات العالمية وأصبح شاغلها كيفية الحصول على تنمية مزيفة فى شكل سلع استهلاكية وترفيهية وخدمات وبرامج ومشروعات واستهلاك منتجات الحضارة

(١) معبد علي الجارحي: الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي. صـ ٣:١

(٢) د/ محمد دويدار: الحركة العامة للاقتصاد المصري فى نصف قرن، الطبعة الثانية، ٢٠١٥. صـ ١٩٤، ١٩٧، ٢١٩

المتقدمة من خلال وسائل استيرادية وليست إنتاجية وتم تغليف بعضها أحيانا بمفاهيم مزيفة تبعدها تماما عن التحديث والتحضر والتمدن والتقدم لتشوه هذه المفاهيم فى محاولة غير فاعلة للحفاظ على الهوية والثقافة، وقد أثر كل ذلك وبصورة حاسمة فى تكوين وتنمية رأس المال الاجتماعي فى المجتمعات المتخلفة، وبناء الشخصية التنموية فى هذه المجتمعات التي اتسمت بتعدد الهويات والتفكك الثقافي. ويشكل بصورة أكيدة السياق الثقافي محتوى مفهوم نوعية الحياة فى أي مجتمع ومن ثم مفهوم ومستوى الرفاه البشري والتنمية وتؤثر كذلك فى التخطيط للرفاه الاجتماعي.[١]

خامسا: العولمة ورأس المال الاجتماعي

أدت العولمة تحديدا والتغيرات العالمية الجديدة بشمولها وسرعتها وكونيتها وتحطم الحواجز أمامها، خاصة العولمة الثقافية الى نقل الثقافات والاندماج الثقافي والاجتماعي، وتعدد الهويات والعنف والديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية وغياب الحوار المتكافئ بين الثقافات والحضارات الى اختلال التوازن المفروض بين الأصالة والتحديث، والتسارع المتنامي للتقليد والمحاكاة، وانخفاض مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي فى الدول المتخلفة، واهتزاز توازنه وفقدان تفاعله فى الدول المتخلفة، حيث اهتز شعور الأفراد بالأمان الاجتماعي وغياب شبكة الأمان الاجتماعي الفاعلة فى المجتمع، واهتزاز ثقة الأفراد فى الآخر وما يقدمه المجتمع من خدمات اجتماعية وبرامج ومشروعات التخطيط للتنمية، وعدم الشعور بالكفاءة وتسارع الكثيرون لعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والأعراف الاجتماعية فى المجتمع، وضعف العلاقات والمشاركات الاجتماعية، والانتماء وفقدان الهوية وغياب الثقة فى القدرات والذات لدى الأفراد فى المجتمع، وأضحى رأس المال الاجتماعي هزيلا غير فاعل للمشاركة الفاعلة فى التخطيط لتحديث البناء التحتي فى المجتمع.

يستنبط من ذلك أن القيم الثقافية للتغيرات العالمية الجديدة غير مواتية لبناء رأس المال الاجتماعي فى الدول المتخلفة باعتبارها قيما لمجتمعات رأسمالية متقدمة أخرى تتوافق مع ثقافة وقيم مجتمعات المنشأ، وأدت لتعدد الهويات فى الدول المستقبلة ومن ثم تعدد البناء الفوقي مما يؤثر على توجهات التخطيط للتقدم والأهداف القومية التي يجاهد التخطيط لتحقيقها فى ظل هذا التعدد.[٢]

(١) طلعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨. صـ ١٥٦

(٢) طلعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق. صـ ١٦١: ١٦٢

سادسا: وصف النظام التعليمي فى مصر [١]

تتمثل الخصيصة الأولى فى تركيبة النظام التعليمي فى مصر من زاوية التداخل الحضاري بين المجتمع المصري ومجتمعات أخرى من خلال النظام التعليمي وقد كان يفرض وجوده حتى منتصف سبعينات القرن الماضي من خلال محتوى التعليم المستورد والذي تمارسه المدرسة المصرية. ليتحول منذ نهاية الثمانينات نحو تنامي أنظمة تعليمية أجنبية توجد جنبا الى جنب مع النظام التعليمي المصري عبر الجامعات والمعاهد العليا الخاصة. هذا التداخل فى محتويات النظام التعليمي يثير على مستوى البعد الثقافي لهذا النظام مسألة التداخل الثقافي بأبعادها المختلفة والمدارس الفكرية المختلفة فى شأنها.

تتمثل الخصيصة الثانية فى تدهور الشروط المادية للعملية التعليمية فى ذاتها وفي وعائها الاجتماعي. اذ فى ظل الأزمة الاقتصادية ومع الحد المتزايد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية، يشهد الاقتصاد المصري اتساعا لقاعدة الفقر فى المجتمع المصري بصفة عامة وافقار العاملين فى نظام التعليم كطائفة مهنية، كذلك التراجع النسبي للإنفاق الحقيقي على التعليم فى هيكل الانفاق العام.

تتمثل الخصيصة الثالثة فى العملية التعليمية التي يتسم مستواها بسطحية المعرفة وتجزئتها من حيث وحدة موضوع المعرفة وابتعادها عن ملاحقة تطور المعارف الإنسانية وانعزالها عن واقع الحياة الاجتماعية، كما أنها تتسم بسيادة المونولوج المنفرد فى شكل الحديث المتواتر من طرف واحد، المعلم، كما تتسم العملية التعليمية بغياب مخاطبة العقل والتركيز على ارهاق الذاكرة بكم من المعلومات التلقينية يسهل أن تكون مناسبة للتشكيك فى مصداقية العلم، كما أنها تتسم بغياب الروح الناقدة.

أما الخصيصة الرابعة فهي غلبة الاتجاه السلعي على النظام التعليمي فى مصر، حيث تصبح الخدمة التعليمية سلعة لا يحصل عليها الا القادر على دفع ثمنها فى السوق بصفة مباشرة فى حالة الحصول على مقابل الخدمة. وقد اتجهت الدولة فى العقد الأخير نحو القضاء بخطوات تدريجية على مجانية التعليم فى مراحله المختلفة. كما يسود نظام القيم السلعي العلاقة بين أطراف العملية التعليمية. فلا يقدم أي منهما شيئا للآخر الا توقعا لمقابل نقدي أو قابل للتقييم بالنقود، هكذا تقوم العلاقة السلعية محل العلاقة التربوية.

(١) محمد دويدار: الحركة العامة للاقتصاد المصري فى نصف قرن، مرجع سابق. ص ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢

المطلب الثاني

ماهية اقتصاديات التعليم

ينظر الى التعليم، على المستويين الفردي والعمومي، باعتباره مزيجا من الاستهلاك والادخار، فالمجتمع ينفق على التعليم كنوع من الاستمتاع بالتعليم بحد ذاته من جانب وعلى أمل الحصول منه على عوائد مستقبلية. ينظر للتعليم على أنه متعدد الفوائد، فهو يرفع الانتاجية ويرفع الاستثمار والادخار. ويساعد على تحسين الدخل وتكافؤ الفرص. ويضمن التشغيل وعلى وجه الخصوص فى القطاع العام، كما يسهم بتعزيز دور المرأة فى النشاط الاقتصادي، هذا بالإضافة الى دوره فى التأثير على قرار الهجرة وزيادة الانتاجية على مستوى الفرد والاقتصاد العالمي. [١]

أولا: مفهوم اقتصاديات التعليم

هو علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا، من أجل تربية البشر عقلا وعلما ومهارة وخلقا وذوقا ووجدانا وصحة وعلاقة فى المجتمعات التي يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذه التربية والتنشئة.

نشأ علم اقتصاديات التعليم فى أحضان دراسات الدول الغربية المتقدمة، وهي ذات ثراء كبير، فطبقت ما يحث عليه من استثمار جيد لكافة أنواع الموارد، والاعتدال فى الانفاق على التعليم مع المحافظة على الجودة.

يسهم علم اقتصاديات التعليم فى عملية انتاج التربية والتعليم، وتوزيع التعليم بين الجماعات والأفراد المتنافسين، ومعالجة القضايا التي تتعلق بمقدار ما ينبغي أن ينفقه المجتمع أو أي فرد فيه على الأنشطة التعليمية، وما هي أنماط الأنشطة التعليمية التي ينبغي أن يختارها.

تطورت دراسات اقتصاديات التعليم الى أن شملت: الاهتمام بالمعالجات التطبيقية والميدانية لتوكيد العلاقة بين النشاطات التعليمية والنشاطات الاقتصادية، والتوجه الى معالجات تفصيلية فى مجالات متنوعة ومحدودة للوصول الى نتائج محددة عن بعض جوانب النشاطات التعليمية، وتوجه التربويون الى الدراسات

(١) مجلة جسر التنمية: اقتصاديات التعليم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٦٨، ٢٠٠٧، صـ٢

والمعالجات الاقتصادية فى التعليم بالإضافة الى الممارسات المشتركة بين التربويين والاقتصاديين، والاعتماد على أساليب وأدوات ووسائل بحث متطور، مما أدى الى نتائج علمية أكثر دقة.[١]

العوامل المؤثرة على اقتصاديات المعرفة.[٢]

هناك عدة عوامل تؤثر وتدفع باتجاه الاقتصاديات القائمة على المعرفة وأهمها:

١- الثورة التكنولوجية: حيث تقدمت الصناعات التكنولوجية بشكل كبير جدا من صناعة كمبيوترات وشبكات الانترنت ومحركات البحث وبنوك المعلومات، وغيرها من مكتشفات وضعت فى خدمة الاقتصاد وتطويره وتقدمه.

٢- الانتشار الواسع والسريع لشبكات الكمبيوتر والانترنت، التي ساعدت على تحويل أفكار اقتصاديات المعرفة إلى واقع افتراضي يسهل التعامل معه من خلال جهاز الكمبيوتر، كل ذلك جعل من العالم الواسع كقرية واحدة يتبادل فيها الناس السلع والخدمات بكل سهولة من خلال شبكات الانترنت وذلك يستدعى ضرورة الالمام بتطبيقات وبرامج التكنولوجيا المتقدمة والحديثة.

٣- ثورة المعلومات: التي تلعب دورا مهما فى الانتاج حيث ارتفع الاعتماد بشكل واضح على المعارف والمعلومات، فما يقارب من ٧٠٪ من العمالة فى الاقتصادات المتقدمة هي عمالة معلومات، فأغلب عمال المصانع أصبحوا يستخدمون المهارات العقلية والذهنية أكثر من المهارات البدنية.[٣]

٤- التجارة الالكترونية: كلما تزايد عدد مستخدمي الانترنت أصبحت التجارة الالكترونية أكثر رسوخا، ويشمل ذلك التجارة الالكترونية التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين، ويتوقع أن يصل حجم التجارة الالكترونية فى السنوات القادمة إلى ما يزيد عن تريليون دولار، والقضية هنا أنه مع استبدال الخدمات وعمليات البيع التقليدية بالتجارة الالكترونية فإن ذلك سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات فى تقنية المعلومات.

(١) امتثال السقا: اقتصاديات التعليم، بحث غير منشور، صـ ٤، ٢٠، ٢٣

(٢) اتحاد رجال الأعمال العرب، الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العرب، نحو شراكة عربية متكاملة (٢٠١٨)، ورقة عمل حول الاقتصاد القائم على المعرفة ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة، ص ١٤.

(٣) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٩.

ثانيا: علاقة التعليم بالدخل

علاقة التعليم بالدخل الفردي قد درسها كثير من الباحثين ومن أبرزهم والش الذي أجري دراسة على الاستثمار فى التعليم العالي ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية وتوصل الى النتائج التالية:

ان القدرات التي يحصل عليها الأفراد عن طريق التعليم الجامعي والاعداد المهني هي نوع من رأس المال، له ثمن ويعطي عائدا وربحا فى معظم الأحوال. هذا النوع من رأس المال كغيره من الاستثمارات الاخرى عرضه لتأثير عوامل العرض والطلب فى السوق. ويجب النظر الى القدرات المهنية أو العنصر البشري المدرب تدريبا عاليا على أنه رأس مال عند حساب الثروة القومية للمجتمع.

وأما دور التعليم فى زيادة الدخل القومي فتوضحه دراسة دنيسون عن النمو الاقتصادي الذي حصل فى أمريكا فى فترات مختلفة حيث يحلل ذلك النمو فى فترات مختلفة ويتوصل الى مصادره ومنها التعليم، فتوصل الى أن الدخل القومي الامريكي فى فترة من الفترات كان ينمو سنوياً بنسبة ٢,٩٣٪ تقريبا وان مصادر ذلك الدخل ونصيب كل منها فيه كان: إنتاجية العمل ٧٣ ٪، وإنتاجية رأس المال ٢٢,٥ ٪، وإنتاجية الارض ٤,٥ ٪، ومن خلال الرجوع لسجلات التعليم خلال تلك الفترة ارجع ٢١ ٪ من النمو الاقتصادي الامريكي الى التربية والتعليم.[١]

ثالثا: الأجور ومعدلات العائد من التعليم

ان أحد أبرز الجوانب التي يؤدي فيها التعليم دورا أساسيا فى سوق العمل هو العلاقة المثبتة فى كل مكان فى العالم تقريبا والقائلة بأن ذوي التعليم الأعلى يتقاضون بالمتوسط أجورا أعلى من ذوي التعليم المنخفض، كما أن وتيرة نمو أجورهم هي أيضا أعلى من حال ذوي الدخل المنخفض. وتحاول نظرية رأس المال البشري الاجابة عن تساؤل، لماذا يدفع رب العمل أجورا أعلى لذوي التعليم الأعلى؟ ويعود تفسير ذلك وفق أنصار نظرية رأس المال البشري وتوابعها، الى أن التعليم يرفع الانتاجية وأن تكلفة التعليم والتدريب مرتفعة سواء كانت التكلفة مباشرة أي الانفاق على التعليم وتوابعه أو تكلفة الفرصة الممكن قياسها بالدخل الضائع الناجم عن الالتحاق بالدراسة عوضا عن الدخول مباشرة الى سوق العمل بمستوى التعليم الأدنى.

(١) رنا عبداللطيف: التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود، السعودية، ٢٠١٦، صـ ٣٢

إذا كان من المنطقي ارتباط الأجور بالإنتاجية، فان منظومات الأجور لدى الحكومة والقطاع العام متحيزة نحو الشهادة وليس الكفاءة ونحو الشهادة الأعلى وليس الأدنى، فان مشكلات عدة تطرح على النظرية الاقتصادية وعلى السياسات الاقتصادية والتعليمية والتشغيلية.[١]

رابعا: العائد على رأس المال البشري فى مصر: دراسة أسعد

ظهرت الحاجة لوجود مؤشر لقياس رأس المال البشري بسبب اعتماد معظم الدول فى قياس تقدمها فى هذا المجال على قياس عدد السنوات الدراسية التي يتلقاها الطفل حتى تخرجه لسوق العمل، ومن ثم فإن قياس مدى تقدم القدرات البشرية لدى دولة ما كان يعتمد بشكل أساسي على مقدار عدد السنوات الدراسية التي يُكملها أفراد هذه الدولة. وهو ما أكده الرئيس السابق لمجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم فى مقاله المنشور بمجلة الشؤون الخارجية الأمريكية، حيث ذكر أن الاقتصاديين يقومون فى المعتاد بقياس رأس المال البشري من خلال قياس ما يمكن للفرد الحصول عليه إذا ظل فى المدرسة لمدة أطول.[٢]

أيضاً، يتطلب سوق العمل الآن وبشكل متزايد عاملين يمتلكون مستويات أعلى من رأس المال البشري، وبصفة خاصة المهارات المعرفية والمهارات السلوكية الاجتماعية المتقدمة. فعلى سبيل المثال، نجد أن العمال فى فيتنام القادرين على القيام بأعمال تحليلية غير روتينية يحققون دخلاً أعلى بنسبة ٢٥٪ مقارنة بدخل العمال غير القادرين على القيام بمثل هذه الأعمال،[١] ومن ثم فإن من ضمن أسباب نشأة هذا المؤشر التقدم التكنولوجي الهائل والذي يحتاج إلى عمال أكثر مهارة وأكثر قدرة على التعامل مع المشاكل وحلها.[٣]

فى معرض دراسته لتأثير سياسة تشغيل الخريجين وسياسة الأجور فى القطاع العام على سوق العمل فى مصر قام أسعد (١٩٩٧) بتقدير دالة للكسب مستخدماً فى ذلك معلومات مسح قوة العمل لدورة أكتوبر ١٩٨٨. تتميز هذه الدراسة بمحاولة نمذجتها لقرار العمل بواسطة العمال حيث تمت صياغة عملية اتخاذ القرار على

(١) مجلة جسر التنمية: اقتصاديات التعليم، مرجع سابق. صـ ٨

(٢) جيم يونغ كيم، فجوة رأس المال البشري: حث الحكومات على الاستثمار فى الناس، مقال باللغة الإنجليزية منشور بمجلة الشؤون الخارجية الأمريكية.

(٣) أحمد طه عبد الله: التعريف بمؤشر رأس المال البشري ودلالاته بالنسبة لمصر فى ضوء التقرير عن التنمية فى العالم ٢٠١٩: الطبيعة المتغيرة للعمل، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر التاسع والعشرين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. ٢٠١٩. صـ ٧

أنها تشتمل على قرار المشاركة فى العمل لقاء أجر فى القطاع غير الزراعي ثم بعد ذلك قرار العمل فى القطاع العام أو القطاع الخاص. هذا وقد تم تقدير دوال انحدار احتمالية (بروبيت) لقرار العمل وذلك للذكور والاناث حيث اشتمل تقدير الدالة للذكور على الأفراد فى الفئة العمرية ١٥- ٦٥ سنة الذين كانوا فى قوة العمل خلال سنة المسح (وبلغ عدد المشاهدات ٥٩١٧). أما بالنسبة لتقدير دالة الاناث فقد اشتملت على كل الاناث فى الفترة العمرية ١٥ – ٦٥ سنة وذلك نسبة لأهمية قراري المساهمة فى قوة العمل وفي العمل لقاء أجر فى القطاع الزراعي (حيث بلغ عدد المشاهدات ١٥,٧٨٩).

استخدمت نتائج تقدير دوال القرارات للحصول على متغيرات للقرارات تم تضمينها فى تقدير دوال الكسب اشتملت على متغيرات لاختيار العمل لقاء أجر وحالة تفضيل القطاع الخاص ومعاملات الارتباط بين الأخطاء العشوائية. هذا وقد عرف المتغير المعتمد فى دالة الكسب على أنه لوغاريتم متوسط الأجر للساعة، حيث حسب متوسط الأجر على أساس معلومات المسح حول الدخول النقدية الصافية فى السنة مقسومة على عدد ساعات العمل فى السنة.

المستوى التعليمي	ذكور		اناث	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
التعليم الأولي	٣,٧	٢,٣	٨	٤
التعليم الثانوي المهني (عمال)	٨,٢	٢,١	١,٣	١,٢
التعليم الثانوي المهني (كتبة)	٦,٩	سالب	٥,١	سالب
التعليم الثانوي العام	٧,٨	سالب	٧,٢	٦,٢
المعاهد الفنية	٨,٤	٤,٨	٥,٣	سالب
الجامعي الهندسي	١٠,٦	٢٠,٩	٨,٥	٢١,٤
الجامعي	٨,٢	٨,٨	٨,٦	٢٠,٦
فوق الجامعي	١١,٦	١٤,٦	١١,٢	١١,٧

جدول يوضح معدل العائد على التعليم فى مصر حسب قطاع العمل والنوع (٪) [١]

(١) علي عبدالقادر: أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠١. صـ ٢٤

يلاحظ أسعد تدني معدلات العائد على التعليم الأولى والتي تتراوح بين ٢٣٪ كأدنى معدل للذكور فى القطاع الخاص الى ٨٪ كأعلى معدل للإناث فى القطاع العام. كما أن معدلات العائد على التعليم الجامعي أعلى من معدلات العائد على التعليم الثانوي ومن معدلات التعليم الأولي. [١]

خامسا: مفهوم رأس المال الفكري

يمكن تعريف رأس المال الفكري على أنه مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنهم من الاسهام فى أداء المنظمات التي يعملون بها، وبالتالي الاسهام فى تطور مجتمعاتهم بل والعالم بأسره.

ان القيمة الحقيقية لأية منظمة مهما كانت طبيعتها تكمن فى رأسمالها الفكري، وهو رأس المال الحقيقي للمنظمات والذي لا يضم كل العاملين فى المنظمة، بل قيمة المعرفة والمهارات التي يمتلكها العاملون ما داموا يكونون الثروة للمنظمة، وقوة سلعها أو خدماتها.

دور إدارة المعرفة فى تنمية رأس المال الفكري

ان المعرفة لم تعد فقط أداة فى عملية بناء وتنمية القدرات الأساسية فى المؤسسات، بل أصبحت عنصرا من عناصر المنافسة، بالنظر الى أن المؤسسات الأكثر اعتمادا على المعرفة بدأت فى التحول نحو امتلاك المزيد من الأصول غير الملموسة والتخلص من أعباء امتلاك الأصول الملموسة. [٢]

سادسا: ظهور رأس المال الاجتماعي

يهتم مفهوم رأس المال الاجتماعي بالتعرف على المشكلات الاجتماعية المرتبطة بنقص أو ضعف الروابط والصلات الاجتماعية بين الناس، ومن ثم فان دور رأس المال الاجتماعي يمكن أن يفيد فى تحقيق منافع اقتصادية، أو على الأقل يستخدم هذا المفهوم فى تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة للمجتمع.

---

(١) المرجع السابق. صـ ٢٤: ٢٥

(٢) موسى سعداوي: إدارة المعرفة وتنمية رأس المال الفكري للمؤسسة. بحث مقدم فى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري فى منظمات الأعمال العربية فى ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ٢٠١١. صـ ٩، ١٣

تعريف رأس المال الاجتماعي

المقصود برأس المال الاجتماعي هو البناء المجتمعي القائم بمجتمع ما والمتمثل فى جملة العلاقات الإنسانية ومستويات الثقة والتعاون بين الناس وبعضهم البعض كما يعبر عن جملة الشبكات الاجتماعية القائمة بالمجتمع.

ينظر لرأس المال الاجتماعي على أنه مرادف موضوعي لجملة التفاعلات التي تربط بين الناس بالأمور الحياتية العادية، كما يعكس أيضا العلاقات البشرية والدفء العاطفي الذي يربط بين أعضاء الجماعة أو الأسرة الواحدة ويعكس أيضا الرابطة التي تجمع بين مجموعة من الناس فى وحدة إنسانية واحدة.

وقد يتخذ رأس المال الاجتماعي شكلا رأسيا متمثلا فى علاقات رأسية فى صورة علاقات وتفاعلات بين المعرفة والثروة البشرية الموجودة بالمجتمع أو قد يتخذ شكلا أفقيا فى صورة علاقات بين الأعضاء أو المنظمات الموجودة بالمجتمع والمتماثلة فيما بينها من حيث الشكل أو الغايات والأهداف.[١]

أهمية رأس المال الاجتماعي

يساهم رأس المال الاجتماعي مساهمة فاعلة فى سهولة الحصول على الخدمات وكذلك مواجهة المشكلات، وتفعيل الجهود المدنية، وترابط النسيج الاجتماعي وتقوية البناء الاجتماعي، والثقة فى النظم الاجتماعية وتفعيل الولاء والانتماء والهوية الثقافية للإنسان وتحديد إطار الشخصية التنموية للإنسان فى المجتمع.

ويعكس كل ذلك أن أي برامج للإصلاح سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا لا يمكن أن يؤتي ثماره فى غياب رأس مال اجتماعي يسانده ويدعم مسيرته، ويثق فى عوائده، ويتفاعل إيجابيا من خلال جماعات وتنظيمات وعلاقات وتفاعلات ومؤسسات تحقق وتنفذ خطط هذا الإصلاح والثقة فى آلياته والتجاوب مع سرعة ايقاعه والتفاعل الإيجابي مع التغيرات التي قد تطرأ على عوائده.

يعمل رأس المال الاجتماعي على المساعدة فى الحفاظ على المعايير الاجتماعية بالمجتمع من خلال تدنيه أو تقليص السلوكيات الأنانية المرتكزة على الذات فقط دون مراعاة الآخرين بالمجتمع. كما أن رأس المال الاجتماعي يزيد من قوة ومتانة بنية

(١) طلعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق. صـ ١١: ١٢

المجتمع وبخاصة شبكات الأمان الاجتماعي وروابط الدعم الاجتماعي المتبادلة. ولا تقتصر الإفادة على مستوى المجتمع فقط بل تمتد هذه الفائدة لتشمل المنظمات الاقتصادية الهادفة للربح، ذلك أن رأس المال الاجتماعي يعمل على تعضيد قيم التعاون والتنسيق مما يوفر الطاقات والموارد ويحسن من إنتاجية الفرد ويزيد من عمق وقوة درجة أو مستويات ولاء العاملين للمنظمة.

من ناحية أخرى يعمل رأس المال الاجتماعي على تذويب الفوارق الثقافية الموجودة بالمجتمع وبخاصة فى المجتمعات التي تتباين وتتعدد بها الاثنيات والثقافات الفرعية، اذ يقوم رأس المال الاجتماعي على احترام الخصوصيات والهويات الثقافية بالمجتمع.

بناء رأس المال الاجتماعي

بناء رأس المال الاجتماعي يتم من خلال العمل والنشاط المجتمعي وخاصة تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال نموذجين:[١]

أولا: بناء المؤسسات لمقابلة حاجات ومشروعات المواطنين، ومواجهة قضايا انخفاض الدخل والفقر، والتدعيم والتدريب، والمساعدة الإدارية والحاجة لمؤسسات فاعلة كقوى للتغيير فى المجتمع.

ثانيا: توجيه أنشطة المؤسسات وتكثيفها تجاه أعمال محددة بغرض بناء رأس المال الاجتماعي فى المجتمع والتدعيم المستمر لهذا الميكانيزم وتحديد الحاجة للمصادر ومساعدة المواطنين للاتصال بالمؤسسات.

سابعا: دور التعليم فى تربية الأجيال المتعاقبة

يتمثل التعليم فى عملية تربية الأجيال المتعاقبة وتنشئتها بتوسيع مداركها الثقافية وتسليحها بزاد معرفي يستمد من جوهر الإنتاج العلمي والابداعي للمجتمع البشري، يضمن التعليم أساسا استمرارية الحياة الاجتماعية مع الاستفادة من دروس تجارب الأجيال المتعاقبة وانجازاتها على مستوى المظاهر المختلفة للنشاط الاجتماعي المادي أي مستوى النشاط المنتج لمستلزمات الاعاشة اليومية، ومستوى النشاط المنتج للأفكار والمعارف بصفة عامة. وهو يضمن ذلك عن طريق تحقيق التراكم المعرفي الذي

(١) طلعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق. صـ ٤٧: ٥٠، ٦٥

يمكن المجتمع من تحقيق التطوير المستمر للحياة الاجتماعية. ابتداء من ذلك يمكن أن نفرق بين دور التعليم على مستويين: [١]

على مستوى تجدد الإنتاج المادي يقوم التعليم بنشر المعارف المتعلقة بالحياة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي، بفنون الإنتاج المادي والمعارف المتعلقة بوسائل الانسان وهو ما يسمح للمجتمع أن يعيش صراعه مع قوى الطبيعة من أجل ضمان حياته والعمل على تطويرها وجعل الكل الطبيعي أكثر إنسانية، بتكوين الكوادر اللازمة للإنتاج المادي عن طريق تنمية قدرتهم على التصرف بذكاء بصفة عامة وتزويدهم بالتأهل اللازم لنشاط محدد بعينه من الأنشطة الاجتماعية المختلفة فتخلق المتخصصين وتعويدهم على مكونات الثقافة المعنوية فتخلق بذلك المتخصص المثقف.

على مستوى تجدد الإنتاج الأيديولوجي يضمن التعليم الحفاظ على التراث الذهني للمجتمع وإعادة النظر فيه فى ضوء مكتشفات العلم المتجددة وتنمية هذا التراث تنمية تقوم على غربلته علميا على نحو مستمر، وشحذ الروح العلمية الناقدة الواعية ثقافيا لدى أفراد المجتمع، ويؤدي ذلك الى اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي والعمل على احداث التغيير المجتمعي الذي يتضمن الارتقاء بالمستوى المعيشي ماديا ومعنويا لغالبية أفراد المجتمع، وخاصة المنتجين المباشرين بينهم.

المطلب الثالث

التغير الكيفي للتعليم ضمن استراتيجية تنمية المجتمع المصري

تتضمن طبيعة اقتصاد التحرر من التبعية من رأس المال الأجنبي تغييرا كبيرا فى العلاقة الأساسية بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، فهي تستلزم تحويل جزء من الطاقة الإنتاجية المادية منها والبشرية من انتاج سلع استهلاكية كمالية أو يمكن الاستغناء عنها الى انتاج سلع ضرورية بهدف الاشباع المباشر للحاجات الأساسية التي تتمثل فى الغذاء والملبس والدواء والمسكن والتعليم، وبالتالي لابد من عرض السلع المخصصة للاستهلاك الكمالي محدود نسبيا، أما فى مجال الاستثمار فان جزءا من الفائض الاقتصادي الذي يوجه عادة لزيادة الطاقة الإنتاجية يستخدم فى شراء وسائل الإنتاج أو القيام باستثمارات فى السلع الاستراتيجية.

(١) محمد دويدار: الحركة العامة للاقتصاد المصري فى نصف قرن، مرجع سابق. صـ ٢٠٤: ٢٠٥

أولا: التحرر من التبعية الاقتصادية

من المسلم به أن ضخامة التحدي الذي يواجه التنمية الاقتصادية فى الدول النامية العجز المتمثل فى ندرة رؤوس الأموال التي يعتبر توفرها شرط أساسي للقضاء على التخلف والتبعية، ومن هنا اتجهت الدول المتخلفة الى التمويل الأجنبي بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اذا كان من المفترض أن يكون التمويل الأجنبي هو عنصر ثانوي مكمل للادخار المحلي فانه من الملاحظ أن الدول النامية المدينة اعتبرته الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية وأخذت تتوسع فيه حتى أصبحت تلك المديونية وخدمتها عبئا كبيرا على الاقتصاديات المتخلفة وعائقا رئيسيا لجهودها التنموية وذلك بسبب دورها فى استنزاف الموارد المالية من الدول المدينة الى الدول الدائنة خدمة لهذه الديون التي أخذت تلتهم الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات لهذه الدول مما جعلها فى مأزق خطير يتمثل فى عدم قدرتها على خدمة ديونها، وبالتالي تطلب العون من الدول المتقدمة والتي استغلت ذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية وبما يتفق مع نمط تقسيم العمل الدولي السائد الذي يستهدف استمرارية التبعية والاستغلال الرأسمالي لموارد الدول النامية.[١]

استراتيجية التحرر من التبعية الاقتصادية:

يتمثل التطور فى عملية تاريخية لنفي التخلف، أي عملية تغيير هيكلي بمقتضاه يتم الإنتاج استجابة للحاجات الداخلية، حاجات الغالبية العظمى من السكان. أول بديهيات هذه العملية هو عدم إمكانية تحقق التطور فى الإطار التاريخي الذي خلق ظاهرة التخلف، الإطار الذي تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالية ويتحقق ذلك عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادي على نحو يخلق للاقتصاد القومي قاعدة صناعية تقوم على صناعات تمثل حلقات تكنولوجية متكاملة، تمكن من تحويل نمط الحياة فى المجتمع الريفي تحولا جذريا. هذا التغيير الهيكلي يستلزم اطارا تنظيميا وسياسيا يقوم على الدور المحوري الذي يلعبه المنتجون المباشرون فى عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي. إذا تحقق هذا النوع من التغيير فى داخل كل مجتمع متخلف أعطى ذلك فى النهاية نمطا لتقسيم العمل الدولي جوهره هو نفي للعلاقات الدولية الرأسمالية.

---

(١) عمر فيحان المرزوقي: التبعية الاقتصادية فى الدول العربية وعلاجها فى الاقتصاد الإسلامي. رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بالسعودية ١٩٩٥. صـ ٥٠: ٥١

يتحدد مستوى التطور بالدور الذي تلعبه الصناعة فى الاقتصاد القومي ومدى تحول الزراعة الى نوع من النشاط الصناعي، الأمر يتعلق هنا بتغييرات كيفية فى قوى الإنتاج يستلزم القضاء على العقبات والمقاومات التي تقف أمام هذه التغييرات، وبالتالي يلزمنا تغييرات كيفية فى كل مجالات الحياة الاجتماعية غير الاقتصادية وعلى الأخص من الناحية السياسية. فى غياب التغيرات الكيفية المرادفة للتطور يمكن أن تتحقق تغييرات كمية لا تمثل الا نموا فى إطار التكوين الاجتماعي القائم، وهو تنظيم يتضمن بالنسبة للمجتمعات المتخلفة التبعية والتي عادة ما تغير من شكلها.

يتم التطور فى مرحلة تاريخية تتحقق فيها التحولات الاجتماعية الصاعدة عن طريق الأداء الواعي على مستوى العملية الاجتماعية بأكملها، عن طريق التخطيط. وهو ما يعني أن نفي التخلف يكون عن طريق عملية تاريخية لتطوير المجتمع. ابتداء من هذا التصور للتطوير نستطيع أن نتبين طبيعة ما تم وما يتم فى المجتمعات المتخلفة التابعة وان تغيرت أشكال التبعية. اذ لا يمكن أن يتحقق التطور فى ظل الإطار التنظيمي التاريخي الذي خلق التخلف الاقتصادي والاجتماعي.[١]

يتحقق التحرر من التبعية الاقتصادية عند وضع ثلاثة أهداف ضمن استراتيجية التطوير هم:

الهدف الأول: توسيع النشاطات المؤدية إلى التكامل داخل القطاع الواحد وبين مختلف القطاعات، وتحديد مشاريع الاستثمار.

الهدف الثاني: مساهمة القطاع الصناعي فى تراكم وسائل الدفع الخارجي حيث أنه يجب عند وضع المشاريع الصناعية ألا تراعي فقط حاجة السوق الداخلية، بل يجب العمل على استغلال كل الفرص الممكنة لدخول الأسواق الخارجية.

الهدف الثالث: يجب تلبية حاجات الاستهلاك المحلي واعتباره هدفا رئيسيا للقطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية بشكل عام، وذلك فى كافة الفروع الصناعية الرئيسية، كالمناجم والحديد والصلب، والتعدين والصناعات الميكانيكية والإلكترونية وغيرها.

(١) محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، مرجع سابق. صـ ٦٩٠: ٦٩٥

هذا الاتجاه الاستراتيجي للسياسة التنموية الصناعية للدول التي اختارت السير فى طريق التحرر الاقتصادي كليا، يعني أنها لم ترض بالقليل بل حاولت أن تتخطى معضلة التخلف الاقتصادي، الذي يرتبط عادة بالإنتاج الزراعي والصناعي التقليدي البسيط، والنشاط الاقتصادي الريعي غير المنتج بشكل عام، بل تمردت على التقسيم الدولي للعمل والإنتاج والاستهلاك والتخصص فى نشاطات إنتاجية غير اقتصادية ريعية لا تنسجم مع الأساليب الحديثة المعمول بها لدى كافة البلدان فى هذا المجال.

ثانيا: دراسة شركات دولية النشاط

لابد من دراسة الشركات الدولية النشاط التي تتعامل مع مصر وخاصة فى ميادين البترول والبتروكيماويات والصناعات التحويلية والنقل والبنوك الدولية، للتعرف على نوع النشاط الاقتصادي الذي تقدم عليه بقصد التعرف فى النهاية على نمط تقسيم العمل الذي تسعى الى تحقيقه، مع التفرقة بين الشركات الكبيرة قبل التعامل مع مصر والشركات التي تقوى وتصبح دولية من خلال تعاملها مع مصر. دراسة الشروط التي تقدم الشركات على التعامل فى ظلها فى مصر، الشروط الاقتصادية مثل السوق وخصائصه وتوافر الموارد المالية والطبيعية خاصة التي يكون الطلب العالمي عليها فى تزايد مستمر، كذلك معرفة الشروط السياسية ومدى قبولها أو اشتراطها مساهمة وحدات القطاع العام.

دراسة الجوانب التكنولوجية، مكان مشروعاتها والمشروعات التي تشترك فيها مع مصر فى الحلقة التكنولوجيا المتكاملة ومدى اعتمادها على مراحل أخرى من الحلقة التكنولوجيا توجد فى خارج مصر، مستوى الفنون التي تجلبها ومدى ما يمثله من تطور تكنولوجي خاصة لما يوجد فى البلد الأم للشركة دولية النشاط. ابراز الوزن النسبي لكل من رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة فى مصر من خلال الشركات دولية النشاط ومجال نشاط كل منها والطرق التي تفضل التعامل بها مع الحكومات أم اشتراكا مع رأس المال المحلي أم استقلالا عنهما، كل ذلك من أجل ابراز نمط تقسيم العمل الذي ترمي الى تحقيقه وما يمثله هذا النمط من تأكيد للتبعية الاقتصادية أو خروجا لها من عملية التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

ضرورة التعبئة الجادة للفائض الاقتصادي والقضاء على مظاهر تبديده وترشيد استخدامه يمثلون البديل الأكفأ بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها فى تعبئة الموارد المالية، وهو البديل القادر على اخراج مصر من مديونيتها، ولا يمكن أن يكون سبيل الخروج من هذه المديونية فى الاستمرار فى الاقتراض من الخارج أو الالتجاء الى رأس المال الأجنبي. عليه يكون من الواجب دراسة حالة المديونية والتعرف على إمكانية الخروج منها استخداما للفائض، وعلى الأخص فى الحد من المديونية الناجمة عن تمويل الاستثمارات الصناعية وتغطية ما يلزم لتحقيق الأمن الغذائي.[١]

لابد من القضاء على مراكز السيطرة الاقتصادية الأجنبية وهو شرط يمليه التفسير الصحيح لظاهرة التخلف الاقتصادي كظاهرة احتوتها عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي الى ظهور نوعين من المجتمعات أحدهما رأسمالي متقدم والآخر متخلف، والثاني تابع للأول. الخروج من التخلف يستلزم القضاء على علاقة التبعية، أولى الخطوات فى هذا الاتجاه تتمثل فى القضاء على النفوذ الأجنبي فى داخل الاقتصاد القومي، أي على المراكز التي كانت تربط الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتبوع، يتم ذلك عن طريق تحقيق الاستقلال السياسي ثم اتخاذ الخطوة الأولى فى تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق القضاء على السيطرة الاقتصادية للأجانب. تحقيق الاستقلال الاقتصادي لا يتم فعلا الا ببناء اقتصادي قومي متماسك تتمثل نتيجة تحقيق هذا الشرط فى تملك الدولة لعدد من المشروعات التي كانت مملوكة لها.[٢]

ثالثا: الاعتماد على الذات

لا يمكن النظر الى الانسان كمورد، فبهذه النظرة تميز المجتمعات التي تسودها القيم السلعية. وانما ينظر اليه كالممثل الأساسي فى عملية الإنتاج بوصفها عملية العمل الإنتاجي فى صراعه مع الطبيعة، الذي يستخدم بعض الموارد المادية فى أثناء هذه العملية، وعليه يتمثل ما يعد حيويا لعملية الإنتاج فى القوة الخلاقة للإنسان والموارد المادية الاحتمالية التي يستطيع استخدامها.

ضرورة ارتباط كل عمل أو اجراء من أعمال استراتيجية التطوير بحالة وعي جماهير المنتجين المباشرين، إذا ما ارتبط العمل أو الاجراء بحالة وعيهم وكان مستجيبا

(١) محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، مرجع سابق. صـ ٧٩٥: ٧٩٨
(٢) محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي « الأساسيات » . مرجع سابق. صـ ٧٣٣

لاحتياجاتهم فانهم يستوعبونه ويتبنونه، الأمر الذي يزيد من وعيهم ويمكن من تعبئة الموارد بالمعنى السابق تحديده. الإطار الذي ينظر فيه لمشكلات استراتيجية التطور لا يمكن أن يكون محدودا بالأفق الأكاديمي العادي الذي يعبر عنه عادة بما يسمى بنماذج التطور الاقتصادي، وانما يتعين أن يكون من الاتساع بحيث يحتوي ليس فقط العلاقات الخاصة بنمط ومعدل حركة النشاط الاقتصادي وانما يحتوي كذلك الشكل التنظيمي الذي يبين العلاقة بين الدولة ووحدات الإنتاج بين المركز والمناطق المختلفة. ويحدد بالتالي درجة المساهمة الإيجابية للمنتجين المباشرين فى اتخاذ قرارات الإنتاج وقدرتهم على اتخاذ المبادرة فى النشاط الاقتصادي.

عناصر الاعتماد على الذات:

ضرورة ادخال التحولات الهيكلية التي من خلالها يتوجه الإنتاج الى اشباع الحاجات الداخلية للغالبية العظمى من السكان، يمثل اشباع الحاجات الهدف الرئيسي لاستراتيجية التطوير، أي الهدف الذي تتحدد على أساسه بقية الأهداف.

يتعلق العنصر الثاني بالوسائل، ذلك أنه لا يمكن فصل الوسائل عن الأهداف، هذا العنصر يجد جوهره فى دعوة الى تعبئة امكانياتنا، القوة الخلاقة للقوة العاملة والموارد، وهذا يستدعي بعدا جماعيا لعملية التعبئة، وعيا خاصا بالدور التاريخي لرأس المال وعلى الأخص الأجنبي فى تكوين التخلف، وضرورة اتباع السبل والوسائل التي تتلاءم مع الوسط الذي هو نتاج تاريخي لمجتمعنا. فالأمر يتعلق بدعوة الى تعبئة الموارد بقصد اكتساب قدرات ذاتية فى جميع المجالات: الإنتاج، التكنولوجيا، الإدارة، الى آخره.

ربط الاستراتيجية القومية بالاقتصاد العالمي، فى محاولة تحقيق أهداف الاستراتيجية عن طريق هذه الكيفية فى تعبئة مواردنا تزداد القوة التفاوضية للمجتمع على المسرح الدولي، وهو ما يمكن المجتمع من أن يحتل مع الوقت مكانا مختلفا، كيفيا فى الاقتصاد العالمي.

يتحدد الهدف الرئيسي وهو نمط استهلاك غالبية السكان الذي يراد تحقيقه كما تتحدد الموارد والامكانيات التكنولوجية التي يمكن استخدامها لإحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، هذه التغييرات تستهدف تحقيق التوسع المستمر فى الطلب على المنتجات عن طريق تغيير نمط توزيع الدخل وتحرير الفائض

الذي يحصل عليه رأس المال الأجنبي وكذلك الجزء من الفائض الذي لا يستخدم استخدامات رشيدة، كذلك تغييرات تستهدف زيادة إنتاجية العمل برفع وعي القوى العاملة وتكوينها الفني والتعليمي وزيادة كمية ونوع وسائل الإنتاج التي تستخدمها. أما فيما يتعلق بالكيفية التي تتم بها التغييرات الهيكلية للإنتاج فإنها تتم من خلال عملية الاستثمار الذي يجد مصدره فى الفائض الاقتصادي الذي يحققه المجتمع فى نشاطاته المختلفة وعلى الأخص فى النشاط الغالب كالنشاط الزراعي والاستخراجي.[١]

رابعا: استراتيجية معالجة عقبات الاقتصاد المصري:

الحرية شرط للإصلاح والتنمية:

الحرية وعملية الإصلاح والتنمية هما دعامتان لأي مجتمع راق ومتمدن بل لابد من اتخاذ موقف محدد من كل منهما، ان الحرية تضيع فى مجتمع المشاكل والتخلف والفروق الطبقية، كما أن عملية الإصلاح وتنمية الاقتصاد لا تتحقق فى مجتمعات الكبت والعبودية. إذا كانت الحرية هي ما تقدمه التنمية فان التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحرية: كالفقر والاستبداد والحرمان الاجتماعي واهمال المرافق العامة، ويمكن اعتبار الحرية معيار قيمي يقيس مدى نجاح المجتمع وتطوره.

الانسان صانع التنمية وهدفها:

ان عملية الإصلاح والتنمية لن تتم بالموارد والتكنولوجيا وحدها، وانما ابتداء بالإنسان فهو المحرك الأساسي لكافة جوانب الحياة، ومن ثم يمكن القول إن المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها أفراد المجتمع المصري هي فى الحقيقة من صنع الانسان ومن ثم لا يمكن تحقيق عملية الإصلاح والتنمية أو معالجة مشاكل الاقتصاد المصري الا بإعادة صياغة الانسان الحالي واحساسه بالرقابة والمسئولية عن تصرفاته. يشترط ابن خلدون لتطور المجتمع أن يكون اقتصاديا فى المقام الأول، فاختلاف المراحل فى المجتمعات يرجع الى الحرفة التي تزاولها، كما أن كل وضع اقتصادي له أسسه المعنوية التي تقابله وله علاقاته الاجتماعية التي تلائمه أيضا، ويدل ذلك على أن ابن خلدون يهتم بمستوى النمو الإنساني فى مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الانسان.

(١) محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، مرجع سابق. صـ ٧٣٧: ٧٤٣

التنمية الريفية المتكاملة:

من أسباب تدهور الإنتاج الغذائي فى الدول المتخلفة اهمال التنمية الريفية والهجرة نحو المناطق الحضرية بسبب التخلف الكبير الذي يعاني منه الريف قياسا بالمجتمع الحضري والتفاوت الواضح فى مستويات الدخول والمعيشة والخدمات العامة الأمر الذي أدى فى النهاية الى اختلال التوازن الاجتماعي وتسبب فى نزوح القوة العاملة الى المدن والمناطق الحضرية مقابل نقص تلك القوى فى الأرياف الزراعية. التنمية الريفية ما هي الا جزء من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقصد بها تحسين مستوى معيشة سكان الريف بما يسمح لهم فى المستقبل من رفع مستوياتهم المعيشية بمجهوداتهم الذاتية.

الحد من هجرة الريفيين الى خارجه للبحث عن فرص عمل.

هناك أيضا أهداف طويلة الأجل تتمثل فى تغيرات كيفية فى الهيكل الإنتاجي والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية العاملة فى الريف بحيث تؤدي تلك التغيرات الى تحويل فقراء الفلاحين من معدمين الى منتجين.

خامسا: التعليم والنمو الاقتصادي

لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة تقدم للناس فى عزلة عن العملية الاقتصادية وإنما أصبح ينظر إليها على أنها استثمار بصورة أساسية، وأنها والنشاط الاقتصادي وجهان لعملية تستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة. التعليم يعد أحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، حيث يتحقق ذلك بعدة أساليب:[١]

المساهمة فى صياغة الأهداف الإستراتيجية للدولة من أجل تلبية الاحتياجات المرحلية والمستقبلية وإعداد الكوادر.

تخريج العمالة المطلوبة من أجل تقليل العمالة الوافدة وإيجاد الاكتفاء الذاتي أو على الأقل تحقيق التوازن بين العمالة الوطنية والعمالة الأجنبية.

رفع كفاءة العاملين وفق مستجدات سوق العمل والتقدم التكنلوجي والعلمي المتزايد.

(١) رنا عبداللطيف: التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود، السعودية، ٢٠١٦. صـ٧

إعادة تأهيل أصحاب التخصصات ممن يعملون فى تخصصات جديدة فى حال وجود فائض فى أعداد المتقدمين لوظائف معينة، أو الاستغناء عن بعض التخصصات نظراً للتغيرات الطارئة.

تشجيع المبادرات الإبداعية لاستثمار خيرات المجتمع بالشكل الأمثل فى قطاع الزراعة والصناعة.

تشجيع الطلاب والطالبات فى التخصصات النظرية والعلمية التطبيقية التي يحتاج إليها المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

المؤسسات التعليمية الناجحة هي التي تستقطب خبرات العمالة العربية والمسلمة الوافدة المتميزة وتستفيد منها وتتبناها قبل أن تهاجر إلى بلاد الغرب.

تزويد الأفراد بالمهارات الخاصة التي تفيد فى العمليات الإنتاجية.

تزويد الأفراد بالمعلومات العادية، وبطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من تطبيقها فى ميدان عمله.

تزويد الأفراد بالاتجاهات الملائمة للإنتاج عندهم.

أن يزود التعليم بنظام يقوم بغربلة المتعلمين وتصفيتهم وعدم السماح إلا لأكثر الأفراد قدرة على الوصول إلى أعلى المراكز فى النظام الاقتصادي.

سادسا: التعليم والتنمية الاقتصادية

تتأثر عملية تحقيق الأهداف الاقتصادية سلبا وايجابا بمدى سلامة البنية الاجتماعية للمجتمع، ففي أحد التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية فى العالم، يؤكد هذا التقرير بأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم فى العالم إذا ما تحققت التنمية الاقتصادية مع الاهمال النسبي لعوامل التنمية الاجتماعية ومشاكلها سواء التعليمية، أو المتعلقة بالإسكان والثقافة، وتلك العوامل الاجتماعية إذا ما أهملت فإنها تسبب تبعا لذلك اعاقة للتنمية الاقتصادية بل ومنعا لتحققها.[1]

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الآن، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر.

(١) عبداللطيف عبدالله: التخطيط الاقتصادي لقطاع التعليم فى المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩١، صـ ٣٦

فالتنمية أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه. تعددت الآراء حول تعريف التنمية فتعرف التنمية عموماً بأنها: عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لهما وتكامل عناصر حياتهما.

ويمكن تعريف التنمية على أنها: مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

ان علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول ادم سميث أهمية التعليم فى كتابة ثروة الأمم إذ يقول إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودارسته هي تكلفه حقيقية لكنها تعد بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق فى شخصه وهي ثروة شخصية والتي تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع.

وإن الدعوات المتلاحقة لتحقيق التنمية المنشودة لم يقدر لها تحقيق تطلعات اغلب البلدان النامية فقد انقضت أكثر من ستة عقود ومنذ منتصف القرن العشرين لا زالت الدول النامية بما فيها البلدان لم تستطع تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي بل لا زالت لحد الآن بلدان تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها فى تكوين الدخل القومي. وتعد واحدة من أبرز التحديات التي تواجه تلك البلدان والمتمثلة بنوعية البشر من ناحية التعليم وقدرتهم على اكتساب المهارات، فهي تواجه نقص فى الكوادر البشرية التي يمكنها قيادة عملية التنمية، كما إن تلك العملية تتطلب تهيئة البشر لتحولات قيمية تحدثها التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم، كونهم وسيلة وهدف لعملية الإنماء يتطلب ذلك محاربة العادات والتقاليد التي لا تتلاءم والتحول نحو المجتمعات الصناعية، لذا فمن الضروري إكسابهم مستويات عالية من التعليم والخبرات ومهارات وتدريب مستمر لغرض تقبلهم قيم ومهارات جديدة تتلاءم والتطور السريع الجاري عالميًا وفي ظل تحولات معرفية سريعة ترافق التطور فى المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي بفضلها تحقق استمرارية فى تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[١]

(١) رنا عبداللطيف: التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق. صـ ٢٢، ٣١

سابعا: العلاقة بين التعليم والتنمية الاجتماعية

يقع على التخطيط للتنمية الاجتماعية عبء اعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية والوفاء باحتياجاتها من العاملين، وهذا ما يجعل الاهتمام بأمر الخدمات العامة والأساسية منها أمرا محوريا للتنمية الاقتصادية.[١]

تخضع العلاقة بين التعليم وجوانب التنمية المختلفة إلى المبدأ العام فى التفاعل بين مختلف جوانب المجتمع. فالتعليم يؤثر فى مختلف جوانب التنمية الشاملة ويتأثر بها، يظهر تأثيره مباشراً فى الموارد البشرية والجوانب العلمية والثقافية، وغير مباشر فى الجوانب الأخرى. ورغم ذلك فإن الاهتمام تعاظم فى منتصف القرن العشرين بدراسة تأثير التعليم فى التنمية وبخاصة التنمية الاقتصادية لأنها كانت وما زالت فى المقام الأول للاهتمامات التنموية.

كما أن للتعليم أهمية اجتماعية كبيرة؛ فمن خلاله يتم تثقيف أفراد المجتمع، وتعليمهم الأساليب التكنولوجية، ويطلعهم على الجديد فى مختلف العلوم وما وصل إليه من أفكار ونظريات تسهم فى بناء وتطوير الحالة العلمية والمعرفية لمختلف شعوب العالم، ويمكن بيان أهميته بما يأتي:[٢]

إيجاد قيادات مؤهلة يمكن أن توكل إليها مهام قيادة المجتمعات الإنسانية، والتي تقوم على تطوير كافة المجالات العلمية والمعرفية.

إيجاد الإنسان المتعلم القادر على استيعاب المعارف التكنولوجية وأساليب استخدامها فى حياته،

وتوظيفها فى خدمة المجتمع والإنسانية ونشر الأفكار والعادات العلمية، ومحاربة الأفكار والعادات التقليدية السلبية.

الارتقاء بمكانة الإنسان وإنسانيته، وزيادة قدرته على التمتع بحياته، من خلال ما يتوافق له من تراث فكري وحضاري نقي، وبما يتوافر لديه من أدوات تكنولوجية متطورة ووسائل ترفيهية أمينة.

تضييق الفجوة الحضارية بين أفراد المجتمع الواحد والإنسانية جمعاء، وبالتالي التقليل من الفوارق بين الطبقات.

(١) المرجع السابق. صـ ٢٩

(٢) رنا عبداللطيف: التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق. صـ ٤٣

تسهيل عملية الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد والشعوب المتباينة المتباعدة، والعمل على تطوير المجتمعات وخدمة الإنسانية

تحرير الأفراد والمجتمعات من القيود التحرير الواعي، وزيادة طموحهم نحو الحراك الرأسي، من خلال دفعهم إلى الرقي فى السلم الاجتماعي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية. حيث أن التعليم يجعل العقول والأنفس أكثر استعداداً لقبول التغيير والرغبة فيه؛ فالتعليم ركيزة أساسية لإحداث التنمية الاجتماعية

تهيئة المناخ الثقافي حتى يتمكن التعليم من رفع مستويات الأفراد ورغباتهم؛ فالتداخل بين التربية والتنمية الاجتماعية يهدف أساساً إلى إعداد الفرد المؤهل القادر على إحداث هذه التنمية.

ثامنا: استراتيجية التخطيط الاقتصادي للتعليم

تتأثر عملية التخطيط الاقتصادي للتعليم ويتحدد مساره ويحقق النتائج المرجوة منه من خلال عاملين، العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي:

العوامل الاقتصادية:

العوامل الاقتصادية ذات أثر كبير فى عملية التخطيط الاقتصادي للتعليم، حيث نجد أن عملية التلازم بين القوى البشرية وبين الفرص المتاحة لها للعمل من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فى التخطيط الاقتصادي للتعليم ذلك أن ما يخصص للتعليم من ميزانية يتوقف على مدى ما ينتظر أن يوفره التعليم من قوى بشرية منتجة خلال فترة معينة يمكن استيعابها، كما أن الزيادة فى معدلات الناتج القومي، بالإضافة الى تطور الانتاج والاستثمار فى مختلف الأنشطة الاقتصادية من زراعة، وصناعة وتجارة وخدمات، عوامل هامة فى تخطيط التعليم وذلك من خلال ما يترتب على تطور النشاط الاقتصادي، أو عدم تطوره، من زيادة الطلب على الأيدي العاملة، أو قلته، ولهذا فانه يجب أن يستهدي التعليم فى عملية التخطيط له بمعدلات التنمية المنشودة، والمرغوب فيها مستقبلا، وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة، ذلك أن هناك ارتباط وثيق فى عملية التخطيط للتعليم بين معدلات التنمية الاقتصادية ومدى القدرة على التوسع فى التعليم.

العوامل الاجتماعية

توجد عوامل اجتماعية تعمل على اعاقة التنمية الاقتصادية منها: وجود تقاليد وعادات ذات أثر سلبي على النشاط التعليمي والاقتصادي، كامتهان واحتقار

الأعمال المهنية اليدوية فى بعض المجتمعات. تلك العادات السيئة أثرت سلبيا على توسع التعليم الفني والمهني، علما بأنه عصب النشاط الاقتصادي، وأساس لتقدم ومسيرة الاقتصاد فى مختلف المجتمعات. ومن ضمن العوامل الاجتماعية المؤثرة أيضا على التنمية الاقتصادية النظرة السلبية الى تعليم الكبار، والى تعليم المرأة وحرمانها من مزاولة بعض الأعمال النافعة لها ولمجتمعها.

تاسعا: دور الدولة فى رفع الكفاية الانتاجية

يجب على الدولة التركيز والعمل على رفع مستوى كفاءة العاملين ممن هم على رأس العمل، بالإضافة الى الأفراد والعاملين الجدد قبل دخولهم مرحلة العمل، وهناك عوامل لرفع مستوى الكفاية الانتاجية للعمال، من أهمها:

الاهتمام بالطاقة العاملة من الموارد البشرية، والعناية بها وتزويدها بكل جديد من وسائل العلم والمعرفة، والاهتمام بتدريبهم على طرق ووسائل الانتاج الفنية المختلفة، حيث أن عملية التدريب المهني، عملية مستمرة تتطلب المداومة والاستمرار على تدريب العاملين بين الحين والآخر بكل ما يستجد من تطورات واضافات للعملية الانتاجية.

مراعاة الظروف الاجتماعية والصحية والثقافية للأيدي العاملة وذلك ضمانا لتهيئة ظروف العمل الجيدة لديهم، والتي تنعكس آثارها على مضاعفة العملية الانتاجية.

توفير الأصول الرأسمالية الجيدة للقطاع العام من المعدات والآلات الحديثة والتي تتمشى مع التقدم العلمي والتقني، وتوفر جهدا كبيرا، كذلك اعطاء الحوافز سواء المادية منها أو المعنوية من ذوي المؤهلات العلمية والخبرات الفنية المؤهلة، تشجيعا لهم لمضاعفة الانتاج.[١]

عاشرا: دور رأس المال الاجتماعي فى التنمية

يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها عملية تنمية تضمن للأجيال التالية أو المستقبلية حقا فى الحياة والتمتع بالموارد المتاحة بالمجتمع مثلما تحقق أو تشبع احتياجات الأجيال الحالية. وبطبيعة الحال فان التنمية هنا ترتكز على حق هؤلاء بالوصول لرؤوس الأموال الموجودة بالمجتمع سواء أكانت طبيعية أو مادية أو غير

(١) عبداللطيف عبدالله: التخطيط الاقتصادي لقطاع التعليم، مرجع سابق. صـ ٨٢: ٨٣، ٨٥، ١١٧: ١١٨

مادية وتمثل رؤوس الأموال هذه جملة الثروة القائمة بأي مجتمع ومن خلال وجود هذه الثروة يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رأس المال الاجتماعي يؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال التفاف حول غايات وأهداف تنموية عامة متفق عليها بحيث تأتي نواتج التنمية معبرة دائما عن الحاجات المجتمعية للكافة. رأس المال الاجتماعي لا يؤثر فقط على عائد التنمية الاقتصادية ولكنه يعد أساسا جوهريا لبناء نسق اقتصادي قوي وفعال مع السياق الاجتماعي بمكوناته وتفاعلاته وشبكة علاقاته.

جاء الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة مركزا على الأبعاد الاقتصادية بالدرجة الأولى أكثر من الاجتماعية وتمخض عن ذلك الاهتمام بالتنمية الإنسانية التي تركز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا. ومن ثم فان التنمية الإنسانية هي تلك التي تحدث تحولا وتحديثا فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فى اطارها الانسان فى المجتمع محليا وقوميا وعالميا والتي تساعد على تمكينه وتقويته فى إطار حقوقه وحرياته المشروعة وتساهم فى تحسين نوعية الحياة للإنسان.

ان بناء القدرات لدى الانسان قد يتطلب التضحية من أجل أجيال مقبلة وان كان يرتبط بصورة حاسمة بمستقبل التنمية فى المجتمع، غير أن بناء القدرات يستتبعه التنمية المعاصرة فى المجتمع، غير أن الاتجاهين يتلازمان لتحقيق استدامة التنمية واستمراريتها من ناحية، كما يجب على سياسات الرعاية الاجتماعية أن تتضمن ذلك فى أهدافها عند صياغة أطرها وبنائها فى المجتمع من ناحية أخرى، كما يرتبط بناء القدرات بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتقوية هذه المؤسسات فى المشاركة الفاعلة فى صنع هذه السياسات.

ان التنمية لا تعني تدمير القيم وإيجاد الجديد كما يحدث فى حالة استعارة النظم الغربية بغرض التحديث، ولكن تنبع دائما من الواقع ومعالجة أي خلل قد يطرأ على النظم الاجتماعية فهي اذن عملية حداثة تنطلق من ثقافة محددة معتمدة على رأس مال اجتماعي فعال فى تحمل مسئولياتها وتبعاتها والقدرة على قيادتها بنفسه، وفق هذا وذاك برامج تخطيطية فاعلة وواقعية ترتبط بالحاجات الحقيقية، وتساهم فى تنمية رأس المال الاجتماعي وبناء وتنمية الشخصية التنموية.[١]

(١) طلعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق. ص ١٠٩، ١١٠، ١١٩، ١٢٦، ١٥٩

ـ الخاتمة

يمكن للمؤسسات التعليمية أن تساهم فى النهضة الاقتصادية للدول من خلال المساهمة فى صياغة الأهداف الإستراتيجية للدولة من أجل تلبية الاحتياجات المرحلية والمستقبلية وإعداد الكوادر ، كذلك تخريج العمالة المطلوبة، والمساهمة فى رفع كفاءة العاملين وفق مستجدات سوق العمل والتقدم التكنولوجي والعلمي المتزايد ، كما أن إعادة تأهيل أصحاب التخصصات ممن يعملون فى تخصصات جديدة فى حال وجود فائض فى أعداد المتقدمين لوظائف معينة أو الاستغناء عن بعض التخصصات نظراً للتغيرات الطارئة، كذلك تشجيع المبادرات الإبداعية لاستثمار خيرات المجتمع بالشكل الأمثل فى قطاع الزراعة والصناعة حيث أن المجتمع القوي هو الذي يحرص على تشجيع المبادرات الجادة التي من شأنها زيادة الدخل القومي وتطوير عمليات استثمار المواد الخام.

ان عدم التخطيط للقوى العاملة قد يؤدي الى وجود موارد بشرية كبيرة فى تخصصات مع وجود عجز فى تخصصات أخرى، وبالتالي اما ألا يتم تشغيل جميع الأعداد من الأيدي العاملة ذات التخصصات التي تعاني من فائض لديها عن احتياجات الخطة الاقتصادية فينتج عن ذلك بطالة فى أعداد ليست قليلة فى المجتمع، أو أن يتم تشغيلهم فى تخصصات أخرى ليست مناسبة لتخصصهم وما يستتبع ذلك من ضعف فى انتاجيتهم وزيادة فى التكاليف الانتاجية. أما بالنسبة للتخصصات ذات الندرة فى عدد الأيدي العاملة بها فان ذلك يعني تعطيل للأهداف المرسومة للإنتاج والتنمية.

ان القضايا المعاصرة التي تطرح نفسها فى الدول المتخلفة تتمحور فى كيفية الربط بين التخطيط للتطوير والنظم الثقافية؟ وما نوع الثقافة المطلوبة لتحقيق معدلات أسرع فى التنمية؟ وكيف يمكن اعتبار التخطيط للتنمية والتطوير ممارسات ثقافية؟ وكيف يمكن التخطيط فى غياب رأس مال اجتماعي فعال؟ وكيف يمكن بناء راس مال اجتماعي وفكري فعال فى إطار الثقافات الوافدة والتعددية الثقافية والغزو الثقافي؟

ان التحديث لا يعني التغريب عن الأصول الثقافية والمحاكاة والتشبه بالآخر واستعارة كل أشكال المجتمع الغربي دون وعي ولكن ينبع من الأصالة ثم استعارة النظم الشكلية فقط من المجتمعات الغربية كالتكنولوجيا والصناعة والإدارة والتعليم وغيرها.

ـ النتائج

التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو عملية تاريخية وليس مجرد حالة يوجد عليها المجتمع، تتمثل اقتصاديا فى عملية تحول الهيكل الاقتصادي على نحو

يجعل الإنتاج يتم استجابة لاحتياجات فى خارج المجتمع، هي احتياجات رأس المال المسيطر.

يرجع ضعف معدلات النمو الاقتصادي الى عدد من العوامل الهيكلية أبرزها ضعف معدلات الادخار المحلي وتواضع معدلات الاستثمار وانخفاض مستوى نوعية رأس المال البشري، وتراجع دور الدولة فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجي.

فى ظل الاندماج الثقافي والحضاري والاجتماعي غاب البحث عن التراث والحداثة فى الدول المتخلفة، وافتقدت القدرة على التفاعل الخلاق الحقيقي مع مجمل التغيرات العالمية وأصبح شاغلها كيفية الحصول على تنمية مزيفة فى شكل سلع استهلاكية وترفيهية وخدمات وبرامج ومشروعات واستهلاك منتجات الحضارة المتقدمة من خلال وسائل استيرادية وليست إنتاجية.

ان القيمة الحقيقية لأية منظمة مهما كانت طبيعتها تكمن فى رأسمالها الفكري، وهو رأس المال الحقيقي للمنظمات والذي لا يضم كل العاملين فى المنظمة، بل قيمة المعرفة والمهارات التي يمتلكها العاملون ما داموا يكونون الثروة للمنظمة، وقوة سلعها أو خدماتها.

ـ التوصيات

تحويل جزء من الطاقة الإنتاجية المادية منها والبشرية من انتاج سلع استهلاكية كمالية أو يمكن الاستغناء عنها الى انتاج سلع ضرورية بهدف الاشباع المباشر للحاجات الأساسية التي تتمثل فى الغذاء والملبس والدواء والمسكن والتعليم.

تغيير الهيكل الاقتصادي على نحو يخلق للاقتصاد القومي قاعدة صناعية تقوم على صناعات تمثل حلقات تكنولوجية متكاملة، تمكن من تحويل نمط الحياة فى المجتمع الريفي تحولا جذريا.

ضرورة التعبئة الجادة للفائض الاقتصادي والقضاء على مظاهر تبديده وترشيد استخدامه يمثلون البديل الأكفأ بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها فى تعبئة الموارد المالية، وهو البديل القادر على اخراج مصر من مديونيتها.

الاهتمام بالطاقة العاملة من الموارد البشرية، والعناية بها وتزويدها بكل جديد من وسائل العلم والمعرفة، والاهتمام بتدريبهم على طرق ووسائل الانتاج الفنية المختلفة.

رأس المال الاجتماعي لا يؤثر فقط على عائد التنمية الاقتصادية ولكنه يعد أساسا جوهريا لبناء نسق اقتصادي قوي وفعال مع السياق الاجتماعي.

ـ المراجع

أولا: الكتب

١. جواد كاظم البكري: فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١١.

٢. طلعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٣. علي عبدالقادر: أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠١.

٤. محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير. دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨.

٥. محمد دويدار: الحركة العامة للاقتصاد المصري فى نصف قرن، الطبعة الثانية، ٢٠١٥.

٦. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي « الأساسيات «. دار الجامعة الجديدة. الطبعة الثالثة معدلة ٢٠١٠.

ثانيا: الرسائل العلمية

١. عبداللطيف عبدالله: التخطيط الاقتصادي لقطاع التعليم فى المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩١.

٢. عمر فيحان المرزوقي: التبعية الاقتصادية فى الدول العربية وعلاجها فى الاقتصاد الإسلامي. رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بالسعودية ١٩٩٥.

ثالثا: الدوريات والمقالات

١. اتحاد رجال الأعمال العرب، الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العرب، نحو شراكة عربية متكاملة (٢٠١٨)، ورقة عمل حول الاقتصاد القائم على المعرفة ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة، ص ١٤.

٢. أحمد طه عبد الله: التعريف بمؤشر رأس المال البشري ودلالاته بالنسبة لمصر فى ضوء التقرير عن التنمية فى العالم ٢٠١٩: الطبيعة المتغيرة للعمل، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر التاسع والعشرين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. ٢٠١٩.

امتثال السقا: اقتصاديات التعليم، بحث غير منشور.

١. جيم يونغ كيم، فجوة رأس المال البشري: حث الحكومات على الاستثمار فى الناس، مقال باللغة الإنجليزية منشور بمجلة الشؤون الخارجية الأمريكية.

٢. رنا عبداللطيف: التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود، السعودية، ٢٠١٦.

٣. صندوق النقد الدولي، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٩.

٤. علة مراد: الأزمة المالية العالمية. تأمل ومراجعة، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان ٤٨ ـ ٤٩، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠.

٥. مجلة جسر التنمية: اقتصاديات التعليم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٦٨، ٢٠٠٧.

٦. محمد عيد حسونة: رؤية استراتيجية لمعالجة مشاكل الاقتصاد المصري وتنميته بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. مجلة مصر المعاصرة تصدرها الجمعية المصرية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. العدد ٥٠٩ يناير ٢٠١٣.

٧. معبد علي الجارحي: الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي.

٨. موسى سعداوي: إدارة المعرفة وتنمية رأس المال الفكري للمؤسسة. بحث مقدم فى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري فى منظمات الأعمال العربية فى ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ٢٠١١.

ملخـص

عرف العالم مع نهاية القرن العشرين بروز اقتصاد جديد يرتكز بشكل كبير على المعرفة كأهم مصدر لخلق وتنمية الثروة، ذلك أن التنمية الاقتصادية اليوم أصبحت مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة، فتأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي اذ أصبحت الأصل الرئيسي لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث والتصادم من أجل مصادر الموارد النادرة الى البحث والتصادم من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة فى المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ولقد أخذ التعليم منذ الستينات منعطفاً جديداً، وأسهمت الدراسات فى تحليل الوظيفة الاقتصادية للتعليم حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية فى مجال الاقتصاد.

ترتبط أهمية رأس المال الاجتماعي فى تدعيم وتفعيل وظائف الاقتصاديات الحديثة، حيث يتكون رأس المال الاجتماعي من المكونات الثقافية للمجتمعات الحديثة التي تتشكل وتنظم فى مؤسسات رسمية والقواعد القانونية والمنطقية ومن ثم يرتبط رأس المال الاجتماعي بالإصلاح الاقتصادي ببناء السياسات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية ومن ثم يعبر رأس المال الاجتماعي عن شكل السياسة العامة.

كلمات مفتاحية (اقتصاديات التعليم، اقتصاد المعرفة، رأس المال الاجتماعي، التخلف، رأس المال الفكري، الموارد البشرية) .

Education economics as part of a strategy that develops the Egyptian society

Ph.D . Roshdy Ebrahim,

Extract

With the end of the 20th century, the world acknowledged a new branch of economics depends on knowledge as the most important resource to create and develop wealth, the economic development has been built on information plenty, not the scarcity, the knowledge has become the main resource for any social or economic growth.

economic growth is one of the most fundamental goals that governments around the world are pursuing, as it presents the material essence of the economic and non-economic efforts inside the society, as it is considered one of the necessary conditions to improve the living standard of communities, education since the sixties has taken a new turn and become one of the fundamental topics in the economic field.

Egypt is an underdevelopment country, this is a reality we have to confess, that backwardness spreads in all fields such as economic and social backwardness, this last is a Historical process not just a case the community deals with.

The country must put a strategy to develop the national economy by Fighting underdevelopment and dependency and self-reliance, through building an industrial base represents at Productive projects and consumer Working to provide the community with the Food security and Diversifying the Economic surplus.

Keywords (Education economics, underdevelopment, economic growth, strategy)